

Distr.: General
1 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: تمكين الشعوب للقضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل الكريم للجميع

بيان مقدم من الرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعية ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

201212 101212 12-60994X (A)



بيان

التمكين عن طريق المشاركة

إن دعوة الموضوع ذي الأولوية في الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية وهي "تمكين الشعوب للقضاء على الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل الكريم للجميع" يذكرنا بالالتزامات التي وردت في إعلان التقدم الاجتماعي والتنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين في عام ١٩٦٩، والبرنامج وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥.

ولأن رؤساء الدول والحكومات قد سلموا بالصلة بين التمكين والمشاركة في تحقيق هدف التنمية الاجتماعية من أجل تحسين وتعزيز نوعية الحياة لجميع الناس قد انعكس في العبارات التالية:

إن التمكين يتطلب المشاركة الكاملة للناس في وضع وتنفيذ وتقييم القرارات التي تحدد عمل مجتمعاتنا وسلامتها. والتمكين والمشاركة ضروريان من أجل الديمقراطية والانسجام والتنمية الاجتماعية. وينبغي أن تتاح لجميع أعضاء المجتمع الفرصة وأن يتمكنوا من ممارسة الحق والمسؤولية والقيام بدور إيجابي في شؤون المجتمع الذي يعيشون فيه.

الاستجابات للحق في المشاركة

إن الدعوة التي وجهتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للإسهام في إعداد التقرير المتعلق بكفالة حق المشاركة لمن يعيشون في فقر في وضع القرارات التي تؤثر على حياتهم وهو التقرير الذي سيقدمه ماجدلينا سيبولفيدا كارمونا، إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٣ المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان قد حفز أعضاء لجنة القضاء على الفقر التابعة للمنظمات غير الحكومية إلى الشروع في إجراء مناقشات بين الفقراء الذين تعمل بينهم وفي مختلف أنحاء العالم. وفيما يلي بعض الاستجابات.

العقبات التي تواجه الفقراء بالنسبة للمشاركة تتصل بنقص ما يلي:

- التعليم، والدخل المستدام، والمرافق الصحية، والخدمات العامة الأساسية مثل المياه النقية والمرافق الصحية والكهرباء
- احترام الذات، والعمل الإيجابي من جانب الآباء والأمهات ومن جانب المجتمع المحلي، وضع نماذج السلوك، والموارد، وتنمية القدرات، والحصول على رأس المال، والبرامج التي تتراوح بين الصعيدين المحلي والعالمي، وشبكات الدعم

- فرص العمل، والمركز القانوني، والمواصلات الكافية، والمساواة بين الجنسين.
- بعض الشكاوى التي أعربوا عنها:
- الفقراء معزولون دائما عن عملية اتخاذ القرارات لأنهم يعتبرون من الأميين
- لا يستطيع شخص فقير أن يحلم بالمشاركة في أي جماعة من جماعات اتخاذ القرار
- البرامج تفرض فرضا: وعلى سبيل المثال فإن الفقراء الذين يريدون بيع ذرهم يتعين عليهم أن تكون لهم حسابات مصرفية مما يحول دون بيع ذرهم لأنهم لا يملكون المال الكافي لتمويل ذلك
- إن الفقراء لا يسألون عادة عن التحديات التي تواجههم وعما إذا كانت لديهم وسائل للخروج من الفقر
- مع أن الحكومة المحلية تدعو الناس إلى الاجتماعات إن المعلومات التي تقدم في هذه الاجتماعات لا تصل إليهم في الوقت المناسب وهم لا يعتقدون في أنه لأصواتهم أهمية
- ممثلو الاتحاد يدعون إلى الاجتماعات ولكن أصواتهم لا تسمع بالقدر الكافي.

الممارسة الجيدة فيما يتعلق بالتمكين والمشاركة

تعتبر المقالة المعنونة ”من الأمن الغذائي إلى العدالة الغذائية“ التي كتبتها أنايا موخيرجي أستاذة ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة يورك في تورنتو، مثالا لممارسة جيدة للتمكين في ولاية كيرالا بالهند، وهي ممارسة تتيح للفقراء ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم في تحسين نوعية حياة النساء وأسرهن.

وفي هذه المقالة تروي السيدة موخيرجي قصة بحث أجري في نطاق تجربة ”Sangha Krishi“ (المجموعة الزراعية)، وهي جزء من برنامج حكومة ولاية كيرالا لمكافحة الفقر، وهو برنامج ”Kudumbashree“ (رخاء الأسرة) الذي بدأ في عام ٢٠٠٧. وينظر إلى هذه التجربة على أنها وسيلة لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. وفيها تقوم ٢٢٥ ٤٤ باستئجار الأراضي المراحة وتحديد زراعتها ثم بيع المحصول أو استخدامه في الاستهلاك.

ويقوم برنامج Kudumbashree على شبكة تضم ٤ ملايين امرأة، معظمهن ممن يعشن تحت خط الفقر. وبرنامج Kudumbashree ليس مجرد مشروع أو برنامج، ولكنه حيز اجتماعي تستطيع فيه المهمشات أن يقمن جماعيا بتلبية احتياجاتهن وتحقيق تطلعاتهن. والوحدة الأساسية في هذا البرنامج هي جماعة الحي وجماعات الحي، التي تتألف كل منها

مما لا يزيد عن ٢٠ امرأة، هي، بالنسبة للأغلبية العظمى من المشاركات، أول فرصة تتاح لهن للمشاركة في المجتمع خارج البيت. وتشكل جماعات الحي جمعيات التنمية بالمناطق، وهذه بدورها تشكل جمعيات التنمية في المجتمع المحلي على صعيد الإدارة المحلية. وتوجد اليوم ٢١٣ ٠٠٠ جماعة من جماعات الأحياء في كيرالا. ويتم اختيار أعضاء مكاتب برنامج Kudumbashree بالانتخاب. وهذه الانتخابات التي تعتبر عملية حاسمة بالنسبة للمشاركين في البرنامج تساعد على إشراك المرأة في السياسة حيث تأتي المرأة معها بمجموعة مختلفة من القيم التي يمكن أن تغير وجه السياسة.

وجماعة الجوار مختلفة اختلافا كبيرا عن مجموعة المساعدة الذاتية من حيث إنها ترتبط هيكلها بالدولة من خلال مؤسسة من مؤسسات الحكم الذاتي. وهذا يكفل أن تعكس التنمية المحلية احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية التي لا يقتصر دورها على مجرد تنفيذ برامج الحكومة. والشئ المطلوب هو التوفيق بين عملية تحقيق الديمقراطية وعملية الحد من الفقر وهذا يأتي نتيجة لتعبئة القيادات النسائية الفقيرة وتحقيق التضامن.

وقد أخذت هذه التجربة تغير وجه المجال الاجتماعي السياسي الذي تعيش فيه المرأة وكانت لها آثار رئيسية ثلاثة هي: فقد كان هناك أولا تحول مطلوب في دور المرأة في الزراعة في كيرالا. وهناك آلاف من النساء المشتركات في جمعيات الكودومباشري كن فيما سبق عاملات زراعات يعملن بأجر زهيد ثم تحولن إلى منتجات مستقلات. وهناك كثيرات غيرهن يجمعن بين العمل المأجور والزراعة. وثانيا فقد أتاحت هذه التجربة للمرأة خاصة المرأة في المجتمعات المهمشة، إنقاذ كرامتهن وسبل عيشهن وسط ظروف غير مواتية بالمرّة. وقد أحرى استقصاء اشتركت فيه ١٠٠ تعاونية في ١٤ منطقة وتبين منه أن ١٥ في المائة من المزارعات هن من طائفة الداليتس وطائفة اديفاسيس وأن ٣٢ في المائة منهن ينتمين إلى طوائف الأقليات. وثالثا فإن للتجربة آثارا هامة بالنسبة لمشروع مهاتما غاندي لضمان العمالة الريفية الوطنية وتوفير الأمن الوظيفي لفقراء الأرياف في كيرالا. ونظرا لارتفاع الأجور التي تدفع للرجال في كيرالا فقد أصبح المشروع إلى حد كبير مجالا للمرأة في الولاية (ذهب ٩٣ في المائة من فرص العمل الجديدة إلى النساء مقابل ٥٠ في المائة كمتوسط وطني). وقد قالت إحداهن: "لقد أوجدنا الحياة ... والطعام، الذي يمنح الحياة، وليس مجرد ١٠٠ يوم من العمل اليدوي."

والمعلومات المذكورة أعلاه والتي تستند إلى المقالة المعنونة "من الأمن الغذائي إلى العدالة الغذائية" تؤكد ما يلي:

- إن المنتديات التشاركية الموجودة على مستوى المحلي، والتي هي من الصغر بحيث تتيح للفقراء أن يجتمعوا وأن يكون لهم الاستمرار رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم، تكفل عدم الاستبعاد وتحقق زيادة الإنتاج.
- والمنتديات التشاركية على صعيد المحلي تؤدي، عندما يتم إنشاؤها على مستويات مختلفة، إلى المشاركة الجماعية على مستويات أوسع مما يؤدي إلى زيادة التمكين
- برامج الحكومة، عندما يتم تنفيذها في شراكة مع الناس على العيد المحلي من خلال هذه الاتحادات من منتديات الحوار، تؤدي إلى التنمية التي تركز على البشر
- المنتديات القائمة من أجل تحقيق المشاركة، والتي هي في الهند دوائر برلمانية ودوائر للجمعيات التشريعية في الولاية وجميعيات للحكم المحلي، لا تكفي لمساعدة الفقراء في أن يكون لهم بشكل مستمر رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

نهج الحكم المنطلق من القاعدة إلى أعلى والمتسم بالشمول والمحاسبة

في كلتا الاستجابتين فيما يتعلق بحق المشاركة وبالممارسة الجيدة بالنسبة للتمكين والمشاركة فإن المسألة الأساسية في الحكم هي نوعية الحكم.

وقد لاحظ الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية الذي شكله الأمين العام أن الحكم الديمقراطي والاحترام التام لحقوق الإنسان شرطان رئيسيان لتمكين الناس من الاختيارات المستدامة.

وعلاوة على ذلك فإن فريق التفكير التابع للمجتمع المدني والمعني بالمنظورات الإنمائية العالمية قد طالب في تقريره المعنون لا مستقبل بدون عدالة بإجراء "تغيير في نعمة الحكم المتعددة الأطراف من حكم يقرر الحلول ثم يضع الأطر القانونية والمالية لتنفيذها أو يكفل الامتثال لها ذا حكم يحمي منهج الحكم المنطلق من القاعدة إلى أعلى".

إن الحكم المنطلق من القاعدة إلى أعلى لا يشير فقط إلى اتجاهات التأثير من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي؛ ولكنه يطالب أيضا بزيادة حيز الحكم والتنفيذ ليستبقى على الصعيدين المحلي ودون الوطني. وعلى سبيل المثال، فإن هذا الحكم يستهدف تمكين جماعات المزارعين والفلاحين من ممارسة حقوقهم في الاحتفاظ بجذورهم وفي توفير الأطعمة المغذية الخالية من الكائنات الحية المحورة وضمان الحصول على الأدوية بدون دفع الأسعار غير المقدور عليها التي تحددها الشركات عبر الوطنية وتحميها حقوق الملكية الفكرية.

إن الحكم الديمقراطي المنطلق من القاعدة إلى أعلى لا يتطلب فقط تعزيز المجتمع المدني بتوفير مهارات الحكم بل يتطلب أيضا إعادة التركيز وإعادة الهيكلة في مؤسسات الحكم والتغلب على ثغرات الحكم الموجودة على الصعيدين الوطني والعالمي.

توصية

بناء على ما سبق، تحت جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية على ما يلي:

- النظر في عمليات التخطيط بواسطة الشعب على نحو ما هو مستخدم في برنامج Kudumbashree لضمان مشاركة الفقراء في القرارات التي تؤثر على حياتهم
- إيجاد بيئات تمكينية لإعمال الحق في المشاركة الذي هو مقرر أصلا في الصكوك الدولية ذات الصلة
- إعادة تركيز وإعادة هيكلة مؤسسات الحكم للتغلب على الثغرات المتصلة بالحكم على الصعيدين الوطني والعالمي.

ملاحظة:

أيدت هذا البيان المنظمات الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومنظمة الآلاميين الدولية، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، ومنظمة يوناناما الدولية، ومنظمة فيفات الدولية.